اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 17-12-2009 رقم العـدد: 13334 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 75 رقم القصاصة: 7

المشاركون في ندوة اليوم حول الفساد الإداري وكارثة جدة:

لا بد من تغيير الأنظمة ومحاسبة المقصرين

ووضع خطط مدروسة تقضي على المحسوبيات

اجمع عدد من المتخصصين في التخطيط العمراني والسلوك التنظيمي والإداري على أهمية إعمال مبادئ محاسبة كل من يتسبب في فساد إداري أو ضرر يلحق بالمواطنين ، وأشاروا إلى ان الذي حدث في مدينة جدة أخيرا يعتبر كارثة ينبغي ان يحاسب كل من كان له قصور في العمل .

وتساءلوا عن دور ديوان المراقبة العامة ،الرقابة والتفتيش، المباحث الإدارية ، ديوان المظالم ، مما حدث في جدة قبل عام وقبل عامين ، أو خمس سنوات ، وأين هم الآن مما حدث، وهل يوجد تحقيق أو توقيف لأشخاص في هذه القضايا، إذاً يوجد قصور في الأداء العام .

وأكدوا في ندوة «الفساد على ضوء الكارثة» التي استضافها مكتب (اليوم) بالرياض على ان الحديث عن الفساد وضرورة محاسبة المفسدين يمثل قفزة عالية في اتجاه الشفافية ، وانتقدوا بعض الجهات التي تطالب بميزانيات لمشروعات محددة غير أنها تصرف في غير ما طُلبت له ، مشيرين إلى ان ذلك يمثل احد أوجه الفساد.

وطالبوا بتغيير وتحديث كثير من القوانين والأنظمة حتى تواكب المتغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية في المملكة .

تصوير : طارق الشمرا

ادار الندوة :

الأستاذ / احمد الباهلي

المشاركون في الندوة

د.عبد العزيز الدخيل .. رئيس مجلس إدارة مجموعة الدخيل المالية.

د.عبد الله الفايز .. مستشار تخطيط عمراني.

د.محمد البكر .. أستاذ السلوك التنظيمي بمعهد الإدارة العامة.

اسم المصدر: اليوم

التاريخ: 17-12-2009 رقم العدد: 13334 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 75 رقم القصاصة: 2

د. الدخيل : تحديد الأولويات في المالية آلية «قديمة وبالية»

د. محمد البكر

محاربة الفساد لن تكون بتكوين لجنة بل بمسيرة طويلة

أولويات الإنفاق

د. الدخيل :

القضية التي تشغل المجتمع في الوقت الحاضر ، هي قضية جدة التي راح ضحيتها اكثر من مائة ، وبطبيعة الحال ليس السبب الرئيس السيل فهو أمر طبيعي قد يحدث في أي مكان ، وقد أعقبه التوجيه الملكي بتشكيل لجنة تحقيق وتقص بما يشير لوجود «فساد» ، وهو ان يستفيد «شخص ما» ويعيق عملا عاما ، وفيما يتعلق إذا كان هناك تقصير حكومي في الإنفاق ، اعتقد إذا كنا نبحث عن أسباب هذه الأزمة ، ان آلية تحديد الأولويات في وزارة المالية ، هي عملية «قديمة وبالية» تحتاج لإعادة نظر بشكل جذري ،لإعادة تحديد الإنفاق على المشروعات بما يحقق مصلحة «البلد» ..

عندما كنا في الماضي كانت المشاريع صغيرة وكان يسهل تقييمها ، تعقدت الأمور حاليا فالمشاريع قد كبرت ، وأصبح تقييم أي مشروع عملية فنية كبيرة.

هل كبرت عملية التقييم في وزارة المالية تبعا لذلك .. هي لم تتغير ، وبالتالي توجد عشوائية في تقييم المشاريع ، سواء ان كان تصريف المياه في جدة أو إنشاء مستشفى أو طرق أو غيره .

حقيقة لا توجد أولويات أساسية لتربط هذه المشاريع بحاجة الناس ، فكثير من المشاريع ليست هي التي يحتاجها الناس ولكن قد تكون جهة ما أو شخص صاحب سلطة في وزارة أو أي دائرة هو يريد «منفعة شخصية» وبالتالي تبدأ عملية الفساد ، ثم ان وزارة المالية لا يوجد بها فساد وإنما هناك اخطاء فنية في تقييم المشاريع .. يوجد خلل في الميزانية ، وإذا سلمنا بأن المشاريع لا تؤخذ بأولوياتها وإنما بحجم الأشخاص ، أما التنفيذ فهو قضية كبرى فتصاحبه أيضا

د. الفايز : وزارة التخطيط ليس لها دور «تخطيطي»

د. عبدالله الفايز

إشكاليات تتعلق بالمقاول والموظفين، وكل هذه الحلقات مرتبطة بعملية التوزيع المالي .

انعدام الثقة

مداخلة .. حمد الباهلي :

تحدث احد أعضاء مجلس الشورى عن وجود عدم ثقة بين الأطراف المعنية بأمر تنفيذ المشاريع ،وخاصة بين وزارة المالية ومحافظة جدة وتبعا لعدم وجود ثقة يحدث الخلل.

د. عبد العزيز :

- نعم قد تكون هناك عدم ثقة ، فضلا عن أمور كثير ، ولكن آلية التقييم تبقى خللا كبيرا ، فتحديد أي رقم يجب ان تتبعه نظرة ثاقبة على كيفية توظيفه بحسب أهمية المشاريع وأولويتها ،وإذا كان هناك موظف كبير يقف خلف هذا المشروع أو غيره فتكون الأولوية له ، وهناك الحلقة الأضعف في تنفيذ المشاريع وهي .. وجود فساد في عملية طرح المناقصات ، وفساد في الصرف ... هي أصبحت ظاهرة عامة ، وتكون المحصلة النهائية ما نحن بصدده الآن.

قد يكون هناك مشروع صغير أو لا يستحق ويعطى ميزانية ضخمة نظرا لوجود صاحب نفوذ خلف المشروع المعني قد يكون وزيرا أو مديرا الخ، وقد يكون هناك مشروع مهم جدا بالنسبة للسكان ولكن لا يحظى باهتمام لعدم وجود شخص نافذ يقف خلفه .

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 17-12-2009 رقم العـدد: 13334 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 75 رقم القصاصة: 3

غياب التخطيط

د.الفايز :

لا شـك ان لدينا اخطـاء كثيـرة واغلبها يتعلـق بمسـألة التخطيـط ، ولدينـا وزارة تخطيـط ليـس لديهـا أي دور «تخطيطـي» أبدا ، ووزارة المالية كانـت معنية بالتخطيط ، لا يوجـد لدينا تخطيط كمـا هو في أماكن أخرى مـن العالم ، أي مشـكلة في التخطيط العام «الوطني» وفـي هذا نعاني من مركزية وزارة المالية .

وبعـض الـوزارات تطلب ميزانية لمشـروع «محـدد» ولكن توظف في آخـر ، وهو تلاعب أو التفاف على وزارة المالية ، وهو أمر معروف ، فمثلا مشـروع معتمد لـه 500 مليون ريال ، وهو يكلف فقط مائـة مليون ، ليصرف باقي المبلغ على بنـود أخرى ، «رواتب أو انتدابات»

دول العالـم عندما تخطط تـدرس الهرم السـكاني أولا ، ومـا هـو المطلـوب ، وكـم يتضاعـف عدد السـكان بعدد من السـنوات ، نحـن لا نعمل بذلك ، فمثـلا لا نعرف حاجة وزارة التربيـة والتعليم من مدارس ومعاهد وفق نمـو السـكان ، وتبقى مركزيـة وزارة المالية احدى اكبر المشاكل التي نعاني منها .

اعتقـد ان الخصخصـة احد صور الفسـاد الإداري ، فـأي جهة لديها مشـاكل مع وزارة الماليـة ، تتجه للخصخصـة لتتمكن من تنفيذ مشـاريعها ، لأنه لو طلـب مبالغ مـن المالية قد لا يحصل عليهـا ، وتبقى الخصخصة ملجأ للتلاعب بالأنظمة .

أما جدة فمشـكلة جدة الأساسية تكمن في سـوء التخطيط ، وعمد وجود البنية التحيتة ،وهـي مسـئولية وزارة الشـئون البلديـة والقرويـة، ووزارة الماليـة ، ووزارة التخطيط ، وكان ينبغـي ان تكـون لدينـا وزارة للبنى التحتيـة ، وهـو موضوع مهم جـدا ، وكان يمكـن ان تكـون واحدة مـن أهم الـوزارات كوزارات الحـج التي يمكن ان تكـون «هيئة الحج» .

مداخلة الباهلي :

«الذي حدث فـي جدة تتحمل مسـئوليته أمانة مدينة جـدة» ، والجهات التنفيذية في جدة .

ضعف الرواتب وراء الفساد

د.الفايز :

نعـم الأمانـة تتحمل جزءا من المسـئولية ولكن الأمانة ليست لها علاقة بالصرف الصحي ،وليسـت لها علاقة بالطرق ، كمـا ان هناك جانبـا مهما في عملية حدوث الفسـاد ، ومن ذلـك ضعف الرواتب لبعـض الموظفين الذين يوضعون في أماكن مهمة ، ويتوجب ان يتم توظيف الرجل المناسـب في المكان المناسـب ، والمعـروف ان «ديمومة بعض المسـئولين في عدد من المواقع» يتبعها الفسـاد ، بسبب ان وجود شـخص لسنوات طويلة قد يلجأ خلالها لتعيين «اقاربه» حتى بـدون مؤهلات ، فيما يترك أصحاب المؤهلات.

وبحديثي هذا لا اتهم الكل بالفسـاد فمن بين الموظفـين يحدث قصور فـي العمل لأنه غير مؤهل .

وقـد فوجـئ النـاس الذيـن يعرفـون ان مبالغ كبيرة صرفـت نظير الصرف الصحي ان مدينتهم تعاني سـوء الصرف الصحي ،ومن بين المشـاركين في ذلك من هم قد رحلوا عن الدنيا أو تقاعدوا الخ .

ان الذي حدث في جدة يشـير إلى ان كمية المياه اكبر من استيعاب البنى التحتية وهذا خطأ كبير، فإذا كان هناك تصريف لما حدثت

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 17-12-2009 رقم العـدد: 13334 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 75 رقم القصاصة: 4

إخـفـاق لجـنـة تـقـصـي الحـقـائـق سـيـؤدي لفقدان الثقة بين المواطن والأجـهـزة المختصة

ضعف الرواتب و«ديمومية المسؤول» وراء الفساد

الكارثـة ، وبهـذا نريد ان ندحـض دعاوى البعض بأن كميات الميـاه كانت كبيرة جدا ، فلو كان هناك صرف صحي جيد ،فعلى الأقل كان سـيخفف مما حدث ، للأسـف نحن لسنا لدينا إدارة أزمات تجنبنا مثل هذه الكوارث، ويجـب ان نتجـه منـذ الآن للاهتمام بفرق إدارة الأزمات ، لتعنى بدراسة ماهية الكوارث التي قد نعاني منها ،كالزلازل والفيضانات ، والعواصـف الترابية ، والحرائق ، أو الغازات السـامة ، فلا قدر اللـه ان إصابتنا أي كارثة يكون هناك فريق مختص لتقديم الحلول.. ويمكن ان يضطلع بهذه المهمة السـعوديون المختصـون أو حتى الأجانـب، ليكون مردود عملهـم قبل وقـوع الكـوارث. . ولأي فريق مهمـات معروفة ، وقنوات اتصال ، وأسـس عمل تمكن من تأدية العمل بما يخدم السكان .

أنظمتنا لا تواكب التغيرات

د.البكر :

بدايـة تثار أسـئلة كثيرة عمـا حدث في جدة ولـماذا حدث ؟..وهل هو فسـاد إداري ؟ طبعـا الأمر الملكي بـين ان الذي حدث في جدة هو فساد إداري ، وان الأمطار والسيول تعتبر عادية يمكـن ان تحدث في أي مكان ، ولكن تحولت إلى كارثة بصنع الإنسان ، الذي هو سـوء إدارة وسوء تخطيط ، وهذه قراءة واضحـة في الأمر الملكي الـذي أعقب احداث جـدة، وبالتالـي الجهات المسـئولة في جدة تتحمل عبء المسؤولية.

أولا ما هو الفسـاد الإداري ؟ .. يمكن ان نعرفه «هو أي عمل أو نشاط يقوم على خرق القواعـد والأنظمة المطبقة فـي البلد» وهو فساد إداري مصلحة خاصة. وتعريف منظمة الشـفافية العالميـة للفسـاد هو «اسـتغلال السـلطة للمصلحة الخاصـة» وتعريف البنك الدولي للفساد هو «إساءة استعمال الوظيفة العامـة للكسـب الخاص» ، هـذه التعريفات المتفق عليه دوليا للفساد الإداري .

اما دور النظم الإدارية في تفشي الفساد ، او كيف يحدث الفساد الإداري فهناك ثلاثة عناصر رئيسـية يمكن ان تتفـرع منها عدة عناصر : فالفساد الإداري يتفشى عند ضعف السلطة الإدارية في البلد ، او عند إغفال تنفيذ الأنظمـة والقوانـين ، او عند تقـادم وعدم حداثة وشمولية الأنظمة والقوانين ، بمعنى ان يتغير المجتمع وتبقى الأنظمة والقوانين سابقة وقديمة ، ونحن لدينا أنظمة قديمة لا تتفق مع التغيرات المجتمعية والاقتصادية والأمنيـة فـي البلـد ، فمثلا نظام مباشـرة الأموال العامة صدر في عام 1395هـ ، ونظام مكافحة الرشـوة صدر عام 1412هـ ، المرسوم الخاص بقضايا الاختلاس واستغلال السلطة صـدر فـي 1377هـ، نظـام محاكمـة الوزراء ونوابهم وموظفي المرتبة الممتازة «لم يفعل أو يطبـق» صدر عام 1380هـ ، نظام مكافحة التزوير 1380هـ .

المجتمعـات تتغير بسـرعة ونحن نتحدث عن «العولمـة» وتعداد السـكان ، وان المملكة أصبحت قرية سريعة ، وكثير من الارتباطات

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 17-12-2009 رقم العـدد: 13334 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 75 رقم القصاصة: 5

(تصوير : محمد الفيري)

نحتاج معايير دقيقة لاختيار الرجل المناسب في المكان المناسب ووضع نظام للمحاسبة

القضاء على التخاذل والفساد الإداري ينقلنا للعالم الأول

الدولية تربطنا بالعالم ، وأنظمتنا لها 30-40-50 سنة ، وهذا يشير لعدم حداثة الأنظمة والقوانين ، وهو يؤدي للفساد الإداري ، حيث لا توجد أنظمة ترتقي لمستوى التغيرات السياسية والاجتماعية .. الخ ، إضافة إلى ان كثيرا من هذه الأنظمة ورغم أنها قديمة فجزء كبير منها لم يفعل .

وإذا انتقلنا للحديث حول كيفية حدوث الفساد الإداري في أي مرفق حكومي ، فالفساد يحدث عن طريق الرشوة لتسهيل موضوعات ، أو تمرير معاملات ، وبالتالي يتم التغاضي عن المواصفات والمقاييس التي نضمن بها الجودة ، وأيضا استغلال النفوذ ، أو إساءة استخدام السلطة، أو الثراء غير المشروع بالتربح من الوظيفة العامة ، وتبديد المال العام ، وإنفاقه في غير وجهاته الصحيحة . أو عدم إكمال تنفيذ المشروع ونقله من باب المشاريع «الباب رقم أربعة» إلى الباب الثاني أو الثالث ليستخدم في أشياء أخرى أيضا يعتبر تبديدا للمال العام ، أو غسل الأموال بمعرفة الموظف ، أو الوساطة والمحسوبية ، وذلك عند استغلال منصب الوظيفة العامة .

نحن في حاجة لمعايير دقيقة لاختيار الرجل المناسب في المكان المناسب ، وإعمال معايير المحاسبة ، وان تصاحب الأعمال شفافية عالية ، وان يتم تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين ، والعمل على تطبيقها ، تعزيز الأجهزة المعنية بآليات المراقبة والمتابعة والتحقيق، إضافة صلاحيات لمجلس الشورى ، في مجال مساءلة الوزراء وأصحاب المراتب المتازة، ليعطى صلاحية واسعة ، وهو تفعيل لمواد القانون ، نشر وتعزيز مفاهيم الشفافية ، بين أفراد المجتمع ، وتنزيل مفاهيم المثل العليا إلى الواقع المعاش، وان تعمل الدولة على تضمين المناهج التعليمية مبدأ الحقوق والواجبات ، تفعيل وإشراك مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق النزاهة ومحاربة الفساد.

ان تعمل لجنة تقصي الحقائق الخاصة بجدة على إشراك مؤسسات المجتمع المدني فهي أكثر استقلالية ليشعر المواطن انه جزء من المسئولية ، وللأسف انه في دول العالم الثالث ، نجد مؤسسات المجتمع المدني مغيبة بشكل كبير ، في المشاركة عن التقصي والتحقيق بشأن الفساد الإداري.

قفزة في اتجاه الإصلاح

د.الدخيل :

ان العملية الكارثية التي حدثت في جدة اوحت بان هناك فسادا إداريا، والمشكلة .. تشير لغياب للمؤسسات التي توجد في الدول الكبرى ، بان يكون الإصلاح عبارة عن قفزات .. اعتقد ان جامعة الملك عبد الله للتقنية ، وبغض النظر عن الأموال التي صرفت ، والإفادة العلمية التي ستحدثها ، دار الحديث حول الاختلاط ، وكان أمر لا يمكن الحديث عنه ، وقد فتح الباب وبدا فكر الاختلاط حتى تبين لنا ان الاختلاط لم يكن محرما ، وهو بخلاف الخلوة ، فقد

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 17-12-2009 رقم العـدد: 13334 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 75 رقم القصاصة: 6

اوجد هذا الحدث نقاشـا اجتماعيا واسـعا ، وأصبح فيه تقدم ، وقد كسرنا حاجز الحديث عنـه .والآن الحديث عن جدة يعتبر قفزة في الحديث الذي لم يكن في السـابق يدور بهذا القدر وبهـذا الوضوح ، عن الفسـاد ، فنحن أمام نقطـة جوهرية يجب الاسـتفادة منها ، لأنها قفزة على سـلم الإصلاح الاجتماعي ، فالفسـاد عبارة عن أرضية تنمو لوجود جملة من العوامل ، تؤدي إلى خروج هذه الشـجرة الخبيثة «الفسـاد» ، ان بذور الفسـاد تتجلى في مركزية السـلطة والحد مـن عملية النقد ، فمركزية السـلطة ، وتغيـب وجهة النظرة الأخرى ، واسـتغلال هذه الصلاحيات وغياب العقاب والمحاسـبة ينعش الفسـاد ،وبالتالي يغيب القانون والعقاب ، وعدم تكافؤ الفرص في المجتمـع ، وحالة الفقر وغياب العدالة كل من هذه يؤدي للفساد ، ولعلها أرضية ملائمة لنمو الفساد.

ان محاربة الفسـاد لن تكون بتكوين لجنة أو مقال يكتب وإنما هي مسيرة طويلة ولابد ان تتفاعـل وتتضافـر كل الجهـود لتنقية الأرضية الفاسدة ، وهو أمر يأخذ وقتا طويلا .

وفي الخمسـينيات كان ينظر إلى شح رأس المال كأحـد العوامل الأساسـية التـي تخلف الدول، اليوم أصبح الفسـاد هو احد العوامل الأساسية.

بلا بنية تحتية !

د.الفايز :

يجـب ان نهتم بالأولويـات ، فجدة ومنذ ان عرفتها منذ 40 سـنة ، مر عليها عدة أمناء كان هدفهم الأساسـي تجميل المدينة ،حيث صرفت الملايين علـى الكورنيـش واللوحات ، بعيدا عن أولويات البنيـة التحتية ، فلبعض الـدول وزارات للبنـى التحتيـة ، مـع إعمال مبادئ المحاسـبة .. فمعظـم دول العالم مثل أمريكا لهـا بنوك للبنـى التحتية ومنظمات في اسـتراليا واليابان لتعنى بهذه الأمور ..

اذكر ان منتدى الرياض الاقتصادي قد تناول قضايا البنى التحتية .

لدينـا وزارات قديمة لسـنا فـي حاجتها فـي الوقـت الذي نحتـاج لـوزارات جديدة ، ثـم أين دور ديـوان المراقبة العامـة ،الرقابة والتفتيـش، المباحث الإدارية ، ديوان المظالم ، مما حدث في جدة قبل عام وقبل عامين ، أو خمس سـنوات ، وأين هم الآن مما حدث هل يوجـد تحقيق أو توقيف لأشـخاص في هذه القضايا، إذاً يوجد قصور في الأداء العام .

ان الـذي حـدث في جدة يمكـن ان يحدث في أي مـكان آخر مـن أنحاء المملكـة ، يجب ان نسـتغل هذه الفرصة بتفعيـل أجهزتنا ونحـدث أنظمتنا ونفعلهـا ، ونوجد هيئات جديـة ، وبالتالي هي فرصـة لبداية جدية .. ونجد ان تقرير منظمة الشـفافية الدولية ان مستوى المملكة منخفض ولم يتغير من العام الماضـي ويشـير تقريرها الى أننـا من الدول التي يوجد بها فساد إداري ، وهو أمر يحتم ان نمضي على طريق الدول المتقدمة في هذا المجال ، وان نعمـل بايجابية لإحداث التغيير النوعي، وليكون شـعارنا وفي القصاص لكم حياة ، ليحاسب كل مقصر عن واجبه .

وأود ان أشـير إلى ان الفسـاد كالبكتريا تنمو في الظلام وتنتشـر في الظلام ، ولكن بتسـليط الضـوء نبـدد «الظلمـة» ونلاحق الفاسـدين بالأنظمـة حتى ينعدم الفسـاد ، وتسود الشـفافية ، وعلى جميع منظماتنا ان تعمل على ضرب الفساد.

محاسبة «الكبار» ؟!

مداخلة الباهلي :

اثر تشـكيل لجنة التحقيق والتقصي بأمر ملكي سـاد الشارع شـعور متباين فأصبح من بين الناس من هو مفـرط في التفاؤل وآخر مفـرط في التشـاؤم بشـأن النتيجـة التي سـتخرج بها اللجنة .. كيـف لنا ان نقرأ هذه المشاعر المتباينة؟

د.الدخيل :

في تصـوري ان فتـح الباب لنقـاش هذا الموضـع وعبـر الصحـف ، فضـلا عـن وجود أعداد كبيـرة من الذين يحملـون هم الوطن فـي صدورهم ، ولكن في غيـاب حرية الكلمة تضيـع قضايـا كثيـر ، إلا انه بخـروج المليك ليشـير لوجود فسـاد، بإشـارته إلى ان الذي حدث في جدة ليس بسـبب كارثة لان الأمطار والسـيول يمكن ان تحدث في أي بلد اقل من المملكـة ولا تحدث أضرارا كالتـي حدثت في جـدة وبالتالي يوجـد خلل .. ان فتـح الباب للنقاش في حد ذاته أمر متقدم ، ولكن الزمن يمضي ، كما ان المتشائم لديه مبرراته بان اللجنة ستخرج بنتائج وسترفع توصياتها ، ثم ماذا خاصة اذا كانت الاتهامـات تشـير إلـى شـخصيات كبيرة هل سـتتم محاسبتهم ، ان قـراءة التاريـخ تمضي بنـا في ان دائـرة المحاسـبة لن تكون واسـعة ، غير أننـا نتمنى وبحسـب وجهة المتفائل ان تكـون النتيجة مختلفة فـي ظل حديـث المليـك ، الذي رفع سقف توقعات النتائج الايجابية .

عفا الله عما سلف

د.الفايز :

الكل يعرف كيف بـدأ عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عندما أرسـى نظام البيعـة ،ويجب ان يكـون لدينا دسـتور مدنـي ، وان يكـون هنـاك قانون مكتوب ،إلى جانب الشـريعة الإسلامية ، مثلا الحديث عن الاختلاط اختلف الحديث فيه عما هو في الماضي ، ويجب اعمال مبادئ المحاسبة .. ونحن للأسـف الشديد نساعد على الواسطة .

الدكتور البكر :

اذا أخفقـت اللجنـة المكلفـة بالتقصـي والتحقيق سـيؤدي الأمر لفقدان الثقة بين المواطن والأجهزة المختصـة ، وبين المواطن والدولـة ، نحن نعمل بقاعـدة «عفا الله عما سـلف» وهي قاعدة لـن تنقلنا إلـى مصاف الـدول المتقدمـة ، يجـب ان تصبـح هـذه القاعدة من السـلف لأنها سـتفقد المواطن الثقة ، وعلـى اللجنة ان تعنى بأهمية تعزيز ثقة المواطن في الدولة وأجهزتها ، وآمل ان تدخل مسـتقبلا هيئة الرقابـة والتحقيق العـام كطرف فـي الترافع من اجـل حماية المـال العام ، فجرائم المـال العام له آثـار خطيرة على المجتمـع ، واذكر في هذا الجانب حديث أمير منطقة مكـة المكرمة صاحب السـمو الملكي الأمير خالـد الفيصـل «كلمة قوية جدا» فـي قضايا الفسـاد الإداري في زيارتـه إلى محافظـة رنية قال : « القضاء على التخاذل والفسـاد الإداري ينقلنـا إلـى العالم الأول». وبـدوري انقل هـذه المقولـة إلى سموه بصفته رئيس لجنة التحقيق والتقصي..